

باسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- معالي السيدة و السادة الوزراء
- قادة مختلف الأجهزة والأسلاك الأمنية الوطنية
- السيدة والسادة الولاية
- السادة المنتخبون الوطنيون والمحليون،
- السيدات و السادة الخبراء والباحثون
- السيدات والسادة ممثلي القطاعات الوزارية والهيئات العمومية الوطنية
- السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني
- أسرة الإعلام
- أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني كثيراً أن نلتقي اليوم في هذا المجمع الكريم، الذي هو مناسبة مميزة نريد أن نخصصها لتدارس أحد المواضيع الراهنة ذات الأهمية البالغة، والتي تشكل إحدى أولوياتنا وموضوع اهتمام خاص للسلطات العمومية، ألا وهي ظاهرة الهجرة السرية عبر البحر أو ما تصالح عليه القول بـ "الحرقة".

نلتقي في هذا "المنتدى الوطني" الذي يعرف مشاركة واسعة لكل أطراف المجتمع وكل المعنيين والمتدخلين في معالجة هذه الظاهرة لنستعرض جوانبها وتفصيلها، وكذا أرهاصاتها الاجتماعية الخطيرة، والتي صارت تهدد حياة أبنائنا وترهن مستقبلهم وتشتت طموحاتهم، جلسة نستمتع خلالها إلى قراءات وتحليلات الخبراء

والمختصين بل وحتى الشباب المعنيين حول المسألة، من زوايا علمية واجتماعية واقتصادية وأمنية.

سوف تسمح لنا هذه الفرصة بتعميق فهمنا لظاهرة "الحرقة" بكل أبعادها، وتحديد مكانم النقص وتعزيز الإجراءات المتبعة بما يسمح بحصر الظاهرة وحماية حياة أبنائنا من هذه المغامرة ذات العواقب الوخيمة.

إنها مناسبة خاصة، تلتقي فيها السلطات العمومية مع الخبراء والباحثين والأساتذة الجامعيين من مختلف المجالات، ومنتخبين محليين ووطنيين، وتنظيمات المجتمع المدني، وأئمة وفنانين، ووجوه معروفة، نجتمع كلنا من أجل بحث هذه "المأساة"، على يقين أن معالجتها لن تكون إلا بتضافر جهودنا جميعاً دون استثناء ولا إقصاء.

▪ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

كم هي أليمة مرارة فقدان الأحبة، كم هو موجع ألم ضياع الإبن والأخ والصديق والقريب والجار... غالية هي دموع الآباء والأمهات على ضياع فلذات أكبادهم أثناء رحلة الموت، أو عند غريب لا يُؤتمن، أو بقارب انطلق ولم يعد.

أجدني أفتقد العبارات والألفاظ المناسبة لوصف ذلك الإحساس الرهيب ونحن نرى شبابنا اليافع، شبابنا الطموح، شبابنا الأمل... وهو يركب قوارب الموت التي تأخذه إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر، تبدأ بالسقوط في مصيدة تجار الموت التي تنسج له حلماً كاذباً، ثم تصير به إلى رحلة غير محسوبة إما تغدر به في أعالي البحار أو تدفعه موقوفاً أو مسجوناً، وفي أحسن الحالات ضائعاً وهائماً وغريباً.

من منا لم يشاهد تلك الصور الأليمة لضحايا هذه المأساة الذين توقّف بهم خطّ الحياة ورحلة "الحرقة" أثناء المسير، فرمت بهم جثثاً هامدة تتقاذفها الأمواج، فخلال سنة 2018 سجّلت اللجان الولائية المكلفة بالملف ما يعادل 119 حالة انتشار لمهاجرين عبر البحر، كثير منهم لم ينطلقوا من الجزائر إلا أن التيارات حملتهم إلى شواطئنا، غير أنّ الألمّ واحد، فالإنسان هو الإنسان، بغضّ النظر من أين جاء وإلى أين كان يتجه.

كما لا ننسى هنا حالاتٍ أخرى، لا تقلّ إيلاماً ووجعاً، إنهم هؤلاء الشباب الذين ركبوا عرضَ البحر خفيةً وانطلقوا ولم يظهر عليهم أيّ خبر لليوم، إنهم المصرّح بهم "مفقودين" بسبب "الحرقة"، وقد بلغ عددهم سنة 2018 ما يساوي 96 حالة، تعملُ السلطات المختصة بلا هوادةٍ للبحث عنهم وتتّبع آثارهم، علّنا نصلُ إلى كشفِ مصيرهم وإراحة أهاليهم.

فضلاً عن مأساة الضحايا الذين تمّ انتشارهم والمفقودين الذين تمّ إحصاؤهم، وجبّ التنويه إلى عشرات الذين تمّ إنقاذهم في أعالي البحار وكذا الذين تمّ إرجاعهم ومنعهم من الإقدام على هذه المخاطرة.

▪ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إنّ هذه المعطيات بقدر ما تعبّر عن حجم المأساة وخطورتها بقدر ما يجب أن تستنهضَ فينا كلّ القوى والعزائم للإجابة عن تساؤلاتٍ عديدة لتفسير الوضع وتحليل آليات وعوامل تطور هذه الظاهرة، وكيف لهؤلاء الشباب خوضَ هذه المغامرة وترتيبها وتنظيمها، بجمع العتاد اللازم والمال الكافي والتقائهم في مكان محدد ووقت معلوم رغم قدومهم من مختلف ولايات الوطن.

أكيدُ أنّ مثل هذا العمل والتنظيم ليس وليد الصدفة، بل هو أمرٌ مخطط بإحكام ومنسوجٌ بدقة من قبل أناسٍ يمتنون، للأسف، هذه الحرفة المقيتة، وهو ما توصلت إليه تحقيقات مصالحننا المختصة إلى أنّ من بين عوامل تنامي هذه الظاهرة أشخاصٌ ينظمون هذه الرحلات، يرتبونها بشكلٍ دقيقٍ في بعض الحالات ويحسنون محو آثار أفعالهم الإجرامية، إنهم "المهربون" أو يطلق عليهم "شبكات تهريب الحراقة"، هم أناسٌ من بني جلدتنا باعوا ضميرهم وأعمت بصيرتهم الأطماع، فصارت حياة هؤلاء الشباب لا تعنيهم.

فقد تمّ الكشف على أمورٍ يندى لها الجبين، تكشف وحشية هؤلاء المهربين ومدى فقدانهم لكل معاني الإنسانية، كيف لا وهم يدفعون بشباب بريء وغير مدرك للمخاطر، يدفعونهم على متن قوارب، كثيرٌ منها غير صالح للإبحار، بعنادٍ غير ملائم ويفتقد لأدنى شروط الأمن والسلامة.

لهذا وانطلاقاً من مسؤولياتنا، أعطينا تعليماتٍ صارمة للمصالح الأمنية بتكثيف التحقيقات وتركيز الجهود وتوجيهها نحو تفكيك شبكات التهريب ومحاربة منظمي الرحلات، وأن تكون هذه الأعمال ضمن أولويات الخطط العملياتية للمصالح الأمنية.

وبالفعل، فقد أثمرت هذه المساعي خلال الفترة الأخيرة بكشف خيوط مجموعة من الشبكات سمحت بفتح ما يقارب 200 قضية على مستوى العدالة، وتقديم 344 شخص أمام الجهات القضائية خلال سنة 2018، أُدينَ 24 منهم بالسجن النافذ لسنوات عديدة، كما أنّ الجهود لا زالت متواصلة للكشف عن عدد معتبر من هؤلاء المهربين تمّ تحديد هويّاتهم.

في هذا الشأن، أودُّ أن أغتتم هذه الفرصة لأوجِّه رسالةً شكر و عرفانٍ وتقديرٍ لقواتنا البحرية وحرس السواحل وكل الأسلاك الأمنية على مجهوداتها الجبارة، وسهرها ليلاً ونهاراً على حماية أبنائنا وإنقاذهم، وكذا على عملهم الكبير في محاربة الأشخاص الضالعين في تنظيم رحلات الموت، داعياً إيَّاهم إلى مزيدٍ من التضحية والجهد قصد إفشال هذه المخططات التي تحاك هنا وهناك للإيقاع بشبابنا في هذا الحلم الكاذب والمميت، أبطاله مجرمون يسعون للمال على حساب أرواح شبابنا المغرر بهم، وسيتم الكشف عنهم واحداً واحداً، وسينالون العقاب اللازم بحجم ما سببوه من آلام، وأنا متيقن من أن العدالة لن تتسامح معهم.

■ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يجب التوضيح هنا بأن عديد الحالات لا تتعلق بظروف اقتصادية واجتماعية غير مناسبة، بالنظر إلى فرص العمل و الاستثمار المتوفرة، بل تكون في غالب الأحيان من أجل البحث عن مركز اجتماعي و تحقيق الكسب السريع، و هو ما بيّنته دراسات المصالح المختصة، و لكن هذا لم يُثنِ السلطات العمومية من أخذها على محمل الجد، مما أدى إلى اعتماد سياسة ترافق الشباب البطال في دخوله عالم الشغل، ودعم إنشاء المؤسسات الناشئة بصفة مباشرة، أو من خلال برامج دعم المشاريع الاستثمارية و التي سمحت لكثيرٍ من الشباب من تحقيق طموحاتهم و الدخول في عالم المقاولاتية.

في هذا الصدد، تم اتخاذ جملة من الترتيبات و الأعمال التحسيسية بإشراك كل الفاعلين من سلطات عمومية و مجتمع مدني بكل أطيافه، يرتكز أساساً على التحسيس بخطورة مثل هذه الأعمال، و عدم جدواها و الآلام التي تنجر عنها،

إضافةً إلى شرح كل المساعي التي تقوم بها السلطات العمومية لتحسين مستوى التكفل بمختلف الانشغالات، بالأخص في مجال الشغل والسكن.

و في هذا الإطار، يتمّ العمل التحسيبي الواسع بكل الآليات و البرامج التي تضمنها برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية وشملها مخطط عمل الحكومة، لاسيما في مجال العمل، من خلال عرض كفاءات الاستفادة من صيغ التشغيل المخصصة للشباب، وتوضيح سبب و كفاءات الاستفادة من مختلف برامج السكن بصيغها المختلفة، كتخصيص نسبة 40 % من السكنات الاجتماعية للشباب الذين تقلُّ أعمارهم عن 35 سنة.

كما اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير التي ترمي إلى توفير مناخ ملائم لتنشيط سوق العمل كتخفيض الحد الأدنى للمساهمة الشخصية للمستفيد تصل إلى 01 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار، و وضع نظام جبائي تدريجي بعد فترة من الإعفاء يمتد إلى 03 سنوات تخضع فيها المؤسسة المصغرة إلى الانتقال التدريجي للحماية الكاملة.

كما قامت السلطات العمومية بتخفيض بـ 100 % من معدل فائدة القروض الذي تطبقة البنوك و المؤسسات المالية بالنسبة للاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها للشباب ذوي المشاريع، وكذا تخفيض نسب الفوائد بـ 100 % على القروض الممنوحة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.

لقد سمحت كل هذه الإجراءات التحفيزية و الوقائية المسطرة بتحقيق نتائج إيجابية في محاربة و مواجهة هذه الظاهرة، وسيتم مرافقة شبابنا أيضا عبر مختلف البرامج التنموية التي أقرّها فخامة السيد رئيس الجمهورية والتي نعمل على تجسيدها كالبرنامج الطموح لإنشاء مناطق صناعية بكل ولايات الوطن

ومناطق نشاطات مصغرة على مستوى كل بلديات الوطن، المحرك الرئيسي فيها هو الشباب المقاول والمؤسسات الشبّانية الصغيرة.

فالشباب اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى استغلال هذه الفرص وسيستفيد، من كل الدعم مما يمكنه المساهمة مساهمة كئيّة في تسيير المشاريع التي تعنيه و تنفيذها كخطوة أولى لإدماجهم الفعلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي إنجاز المشاريع الكبرى للبلاد، وهو ما أكد عليه فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال ندوة الحكومة بالولاية التي نُظمت خصيصاً لملف الشباب.

▪ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

في ذات السياق، أريد أن أعرجّ على مسألة أخرى ذات أهمية بالغة في تفسير وتنامي هذه الظاهرة (الحرقة) خلال الفترة الأخيرة، إنّها شبكات التواصل الاجتماعي، فقد صرنا نعي جيداً الأثر الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل الحديثة في الترويج والتشهير وتغليب الشباب بأكاذيب وقصص منسوجة و وهمية تدفعهم لهذا المصير المجهول.

كما صارت هذه الدعائم تُسْتَعَلُّ للترويج لأغاني شبابية يؤديها بعض أبنائنا، تجدها مليئةً بالإحباط واليأس، لا يدرك أصحابها خطورتها وحجم الضرر الذي ينجم عنها وكم من أرواحٍ قد تُفقدُ بسببها . لهذا، عليهم أن يتحلّوا بالتعقل وروح المسؤولية، وأن يدركوا أنّ الفنَّ بكلِّ صورته هو رسالة للحياة، رسالة للأمل، رسالة مسؤولة وواعية.

أعرجُ لزاويةٍ أخرى من موضوع شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بظاهرة "الحرقة"، إنّها الزاوية المظلمة، التي تخفى عن الكثيرين، فلقد أصبحت

هذه الشبكات الفضاء المفضّل للمهريين ولمنظمي رحلات "الحرقة" للترويج لخدماتهم واصطياد ضحاياهم من الأبرياء، متخفّين وراء أسماء مستعارة وشخصيات وهمية، لمحو آثار جريمتهم، فبعض هؤلاء المهريين يُنشِؤن صفحاتٍ على الفايسبوك تشتمل على مضامين تشجّع على الحرقة، يستغلونها للتواصل مع الشباب وتحريضهم ومن ثمّ اقتراح عليهم رحلة من رحلات الموت المبرمجة مقابل مبالغ مالية معتبرة، وقد تمّ تحديد 51 صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي مختصة في الترويج للحرقة، تمّ تحديد عدد من مسيرتها وأنجزت ملفات قضائية ضدهم.

في ختام هذا الجزء، أودُّ أن أنبّه على أمر هامّ آخر، أُخصُّ به هؤلاء الذين يعتلون بعض منابر الإعلام للترويج لخطابات التئيس ونشر الإحباط وقتل الأمل والتحريض حتى على "الحرقة"، خطاباتٌ جوفاء تبعث على المجازفة والموت، كان يُرتجى فيهم المساهمة في توعية أبنائنا وتحسيسهم حول خطورة هذه المجازفة الخطيرة، فنقول لهم كفاكم متاجرةً بأرواح هؤلاء الشباب، كفاكم أنانيةً وأنتم تدفعون بأبناء غيركم إلى الموت، كفاكم عبثاً بمستقبل إخوانكم طمعاً في مغنمٍ معروفة.

▪ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لا يخفى عليكم أن بلادنا عملت منذ ظهور بؤادر ظاهرة "الحرقة" خلال بداية سنوات 2000، على السعي لمواجهتها والتكفل بالمسألة من خلال جملة من الترتيبات والإجراءات، وشكّلت هذه الظاهرة إحدى أولوياتها، وذلك كونها مرتبطة بأمن وسلامة مواطنينا بالدرجة الأولى.

خلال هذه السنوات، عملنا في إطار تنسيق حكومي متواصل على المستوى المركزي والمحلي، لضمان أحسن مستويات التحكم في الظاهرة، وكان ذلك بالفعل، بمستويات متباينة بين السنوات، إلا أن عوامل متجددة ومتشابكة جعلت من ظاهرة "الحرقة" تزداد تعقيدا سنة بعد سنة، تُضَاف إليها التطورات التي شهدتها الساحة الإعلامية وتزايد دور شبكات التواصل الاجتماعي، مما خلق صعوبات إضافية تجعل من تحقيق الأهداف المرسومة لمعالجة الظاهرة مسألة أكثر تعقيدا.

إننا نؤمن بأن كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لن تكفي لوحدها في معالجة مثل هذه الظاهرة الاجتماعية متعددة الأبعاد، التي تحتاج حولا أوسع ومقاربة هي الأخرى يجب أن تكون متعددة الأبعاد، نراها تُؤَسَّس من الجميع وينفذها الجميع ويُقيّمها الجميع، للخبراء والباحثين و المجتمع المدني دور أساسي فيها.

لا يمكن معالجة "الحرقة" على غرار باقي الظواهر الاجتماعية إلا ضمن مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات، يكون لكل طرف فيها دوره ومسؤوليته التي يجب أن يضطلع بها على أحسن وجه.

و تجسيداَ لهذه الرؤية، بادرنا بتنظيم هذا المنتدى الذي اخترنا له شعار "المنتدى الوطني حول ظاهرة "الحرقه"، مستقبل شبابنا...مسؤولية مشتركة".

▪ السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

نريدُ من هذا المنتدى خلق مساحات للتشاور وفضاءاتٍ لتبادلِ الرؤى والأفكار، نريده منصةً تسمح لنا بدراسة ظاهرة "الحرقه" وفق منهجية علمية ونظرةً تشاركيةً، يُتاحُ فيها للمشاركين وبالأخص الخبراء والباحثين وكذا ممثلي المجتمع المدني تحليلُ الظاهرة وتشخيصُ أسبابها وكذا اقتراح حلولٍ وتوصياتٍ يمكنها أن تساعد السلطات العمومية في تنظيم سياستها بخصوص هذه الظاهرة الاجتماعية.

كما نرى هذا المنتدى فرصةً جديةً وفعليّةً لتكريس العمل التشاركي بين السلطات العمومية وتنظيمات المجتمع المدني بكل أطيافه، كما سيكون هذا المنتدى فرصةً لتحديد بعض مكامن النقصِ في أشكال تدخل مختلف الفاعلين المعنيين بمحاربة مثل هذه الظواهر، بهدف تحسين أدائهم وترقية عملهم بشكل أفضل.

من جانبٍ آخر، سنعمل على جعل هذا اللقاء مناسبةً لتسليط الضوء على دور المجتمع المدني في محاربة "الحرقه" وتحديد ما يُنتظرُ منه، مع دراسة كفاءات تفعيل وتعزيز الآليات المساعدة على ترقية العمل الجمعي.

أنا على يقين أن هذا المنتدى سيكون فرصة للخبراء للإسهام في إثراء البرامج العمومية ذات الصلة بالتكفل بالفئات الشبانية على كافة المستويات :

الاجتماعية، المهنية، الثقافية، الرياضية، الترفيهية وتقديم مقترحاتٍ لتثمينها وترقيتها بشكل أكبر بما يتماشى مع طموحات وآمال شبابنا في الوقت الحالي.

في الختام، لايسعُنِي إلا أن أشكر جميع الحاضرين معنا في هذا اللقاء، متمنياً التوفيق والسداد لأشغالِ هاذين اليومين.

شكراً على حُسن الإصغاء ،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.